

تتأسس الديمقراطية بوجود ثقافة إسلامية

مع د. نصر حامد أبو زيد - إعداد كوليت مهنا

د. نصر حامد أبو زيد؛ الليبرالية السورية انتهت منذ نصف قرن هل يمكن أن تتأسس الديمقراطية بوجود ثقافة إسلامية كان الدكتور نصر حامد أبو زيد التقى نخبة من المثقفين السوريين في ندوة خاصة في المعهد الفرنسي للدراسات الشرقية في دمشق قبل ثلاث سنوات، دارت حول قضايا ساخنة لطالما ميزت اطروحات هذا المفكر المصري الإشكالي، وخصوصا فيما يتعلق بثنائية الديمقراطية والإسلام. وقد افتتحت الندوة بسؤال جوهري هو: هل يمكن أن تتأسس الديمقراطية بوجود ثقافة إسلامية؟ هنا النص الكامل للندوة ومحاورها:

دكتور أبو زيد: أن الأوان أن نخترق الخطأ الكامن في مثل هذه الأسئلة. لس سؤال الديمقراطية والحرية سؤالا دينيا حتى نبحث عن إجابة له في الإسلام. هناك معوقات للديمقراطية، وهي معوقات اجتماعية وسياسية تعتمد أساسا على بنية ديكتاتورية، بل وبنية طائفية للأنظمة السياسية. نحن لانتعامل مع أنظمة سياسية ديكتاتورية فقط، ولكن أيضا أنظمة سياسية طائفية. هناك مشكلات

في الثقافة، هناك مشكلات في الوعي، في هذا الوعي إزاء الحرية والديمقراطية. لانستطيع أن نضع الجريمة في عنق فريق واحد، وأنا ضد أن نعتبر أن الإسلاميين هم وحدهم المضادين للديمقراطية، أيضا هناك فريق واسع من غير الإسلاميين إذا وصلوا إلى الحكم عن طريق الديمقراطية سيكون أول بند لهم هو إلغاء الديمقراطية، ويجب أن نكون أمناء جدا في هذه المسألة. ولأن سؤال الديمقراطية ليس سؤالا دينيا، علينا أن نناقش الديمقراطية بعيدا عن مشكلة الدين، وعلينا أن نناقش مشكلة الحرية، وهل الإسلام ضد الحرية والديمقراطية؟. لأظن أن هناك من يقول إن الإسلام ضد الحرية، ربما يقول إن الإسلام يضمن الحرية ولكن بشروط، وفي هذه الحالة علينا أن نناقش هذه الشروط. وهنا ندخل في مناقشات حول الدين وحول الثقافة، وهل هذه الشروط تنتهي إلى مجال الدين أم تنتهي إلى مجال الثقافة أم تنتهي إلى مجال الفكر .. الخ . لا أعتقد أن هناك مواطن يعيش على هذه الأرض وهو لا يبغي الحرية، وهو لا يبغي الديمقراطية، وهو لا يبغي أن يكون له رأي فيما يحدث في بلده فيما يتخذ من قرارات فيما يمس مصير حياته ومصير الوطن بشكل عام. الديمقراطية مطلب أساسي لكن ليس بمعنى الديمقراطية السياسية. الديمقراطية السياسية يمكن أن تتحقق، إذا اتفقنا أن الديمقراطية هي حرية الذهاب إلى صندوق الاقتراع والإدلاء بالصوت واختيار المرشح، وهذه الديمقراطية لها مشكلتها كما نعرف، لكنها الشكل الوحيد المتاح. نحن نتحدث عن الديمقراطية بمعنى الحرية لكافة فئات المجتمع كله. الديمقراطية التي تبدأ من الأسرة في تربية الطفل، تبدأ من العلاقة بين الزوج والزوجة، تتسرب في بنية المجتمع في العلاقة داخل الإدارات والمصانع والمؤسسات، لنصل إلى المواطن الذي لا يخشى أن يقول ما

يفكر به ويقول طوال الوقت ما هو متخيل أنه مراد منه أن يقوله. إذا كان السؤال عن الإسلام، لا أعتقد أن السؤال ضد هذه المسألة، هناك تجارب تحققت في بعض البلدان العربية، نمت في ظل النمو القومي والوطني. في مصر بدأت المؤسسة الديمقراطية مبكرة، وصلت إلى ذروتها مع أول دستور مصري سنة 1923، ثم أخفقت لأسباب يمكن دراستها، وأسباب أخرى معروفة مثل الصراع بين الإنكليز والملك والأحزاب .. الخ. ثم قيام الثورة. وبالرغم من كل النوايا الطيبة لإرادة الثورة، لكن الثورة أمت كل شيء، من ضمن هذا التأميم كان تأميم الأفكار. وهنا بالضبط تبدأ مشكلة) أن النوايا الحسنة لا تصنع تقدماً)، وإنما مشاركة الشعوب هي التي تصنع هذا التقدم. في النقاش حول الديمقراطية يجب أن لا نكتفي بالقول بأنها هي الشورى، وأن نتحدث عن الديمقراطية دون خوف من أن كلمة ديمقراطية في الأصل كلمة غير عربية، وأنها من أصل لا أعرف إن كان يوناني أم روماني. لكن في ظل مناخ عام مقلق يمكن أن تكون الديمقراطية كلمة (سيئة السمعة). مثلاً أحمد لطفي السيد المفكر الليبرالي المصري العظيم، رشح نفسه بعد إقامة الدستور في الانتخابات في (المنصورة)، وكان خصمه في الانتخابات في (المصوّر) أحد التجار، وكان من السهل جداً أن يقدم أحمد لطفي السيد نفسه للناخبين في الدائرة الانتخابية كديمقراطي. خصمه السياسي الجاهل قال للناس: (هل تعرفون مامعنى ديمقراطي وما معنى الديمقراطية؟ يعني مراتك تبقى مراتي ..). وفشل أحمد لطفي السيد حينها. إذن هل هي ثقة دينية، أعني هل هذه الناس رفضت الديمقراطية لأسباب دينية أولاً، أم لأسباب عدم الفهم وعدم التوضيح؟ الديمقراطية

لاتناقش في أجهزة الاعلام إلا في برامج) صراع الديكة). لاتناقش حقوق الانسان في التلفزيون، لم أسمع عن برنامج طرح فيه وثائق حقوق الانسان. النقاش العام هو المقدمة الأولى للخروج من النفق. والآن هل علينا أن نبحث عن إجابات حول الديمقراطية في الدين وحده، لأننا حين نفعل ذلك نرسخ سلطة رجل الدين، ونحن نحتاج لنزع سلطة رجل الدين.

مداخلة - من خلال ما تفضلت به التقطت الدمج بين الدين كفكر وثقافة وتشريع، والمجتمع الإسلامي كواقع حياة. و أظن ما نحن بحاجة إليه في إدارة كل حوار هو تناول المجتمع. كمجتمع، النسبة الأكبر في بلادنا تنتمي إلى الإسلام. هل هذا المجتمع يتناقض مع آليات التقدم الحضاري بما فيها الشرط الديمقراطي أو الحريات أو ما شابه ذلك؟. وأظن أن المثقفين العرب عليهم التركيز على هذا الجانب والخروج من مسألة سجال الأفكار بين الدين والديمقراطية. عندها يمكن أن نصل بالأمور الملموسة إلى أن مجتمعنا العربي الذي يتشكل من نسبة كبرى إسلامية، وأظنه الآن بتجربته التاريخية وبآفاقه المستقبلية هو جاهز ومهيأ بكوامنه على الانتقال نحو أنساق حضارية تتجاوز الوضع السائد.

الدكتور أبو زيد - أعتقد أن ليس هناك خلاف، سواء فيما يخص المجتمع بطبقاته المختلفة أو بانتماءاته الدينية المختلفة، لأن المجتمعات

العربية تختلف من مجتمع إلى مجتمع في نسبة المسلمين وغير المسلمين. في مصر مثلا هناك نسبة أرثوذكس، وهناك خلاف بين هذه النسبة بين الحكومة التي تعلن عن إحصائيات تختلف عن الإحصائيات التي يعلن عنها الأرثوذكس. لكن على الأقل يوجد أقباط في مصر، يوجد نصارى الشام، المجتمع في لبنان بشكله الوحيد المختلف. أضف إلى أن المسلمين لا يمثلون ثقافة واحدة، وإنما ثقافات. ولا يمثلون طبقة واحدة، وإنما طبقات. الشكل الوحيد لإدارة مجتمع صحيح أنا أسميه دائما (تنظيم اختلاف، وليس إلغاء اختلاف). يعني تماما أن الديمقراطية في تقديري مثلها مثل إشارات المرور في الطريق، أي أنها تضبط الإيقاع الضيق حتى تسمح للقادم في هذا الاتجاه بالمرور، وتسمح للقادم في هذا الاتجاه بالمرور. تنظم هذه العملية برمتها، لأنك لو جعلت الطريق واحدة وتصورت السيارات تسير في طريق واحدة فهذه كارثة. أن نتعلم كيف ننظم الاختلاف ونرتضي جميعا بأن هناك الأغلبية وأن هناك الأقلية. سيثور السؤال مثلا في المجتمعات ذات الأغلبية المسلمة وهو يثور دائما، عن ماذا لو تناقضت القوانين التي يضعها المجلس الحر المنتخب مع الشريعة؟ هذا السؤال دائما يرد. وعندي إجابتين لمثل هذا السؤال. إذا قرر المجتمع أن يكون كافرا فهو حرّ - يعني إذا افترضنا - لأنني أحاول أن أخذ المسائل إلى أقصاها. لكن أيضا لكي تحكم المجتمع بالشريعة لا بد أيضا أن تحول الشريعة إلى قوانين. الشريعة الموجودة في كتب الفقه، هي بناء يستعصي على أن توكل للقاضي أن ينظر فيه لكي يصل إلى الحكم الصحيح. لا بد أن يقوّن. من الأسف الشديد أن هناك مقاومة شديدة من التيارات الإسلامية ومن رجال الدين لقوينة الشريعة. أي

أن يتعامل معها القاضي المسلم وغير المسلم، لأنك في مجتمع يمكن أن يكون القاضي مسلماً ومن الممكن أن يكون القاضي غير مسلم. من الممكن أن يكون الخصم مسلم أو غير مسلم. فلا بد أن تضع قوانين يرتضيها المجتمع على ألا تكون هذه القوانين مشتقة من الشريعة. لكن لا بد أن توضع في صيغ قانونية، يمكن التعامل معها وفقاً لمحاكم دينية وقضاة يستطيعون التعامل مع القوانين. هناك رفض تام، وأول من رفض هذا رجال الأزهر في مصر أيام محمد علي الذي أراد أن يقيم دولة حديثة محكومة بالشريعة، وطلب منهم أن يضعوا قانوناً، فاختلفوا على ماذا يضعون القانون، طبقاً للمذهب الشافعي أم المذهب الحنبلي أم للمذهب كذا.. اختلف ممثلو الفقه فيما بينهم. مثلاً (محمد رشيد رضا) يعارض بشدة قوننة الشريعة باعتبار أن الشريعة حين تصبح قانوناً تتحول إلى قانون وضعي، وإذا تحولت إلى قانون وضعي - حسب وجهة نظره - تفقد قدسيته. بمعنى أن قدسية الشريعة تظل قائمة أو محفوظة إذا ظلت في هذه الكتب الصفراء التي يعجز قاضي متخرج حتى من كتب الدين من التعامل معها، لأن بنية الفقه المعتمدة على الشريعة بنية على درجة عالية من التعقيد، وتحتاج بالفعل إلى معاهد وأبحاث لكي تستخلص منها ما يمكن أن يكون قانوناً. من حق المجتمعات أو المجتمع أن يعيش وفقاً لما يراه من صراع. لكن أيضاً الديمقراطية هي الأداة الوحيدة التي يمكن أن نصل بها إلى هذا الاتفاق، وحين نقول أنه الديمقراطية، يفهم البعض أنها خروج عن الشريعة وخروج عن القواعد وقيم الإسلام. تجربة إيران الحديثة تؤكد إمكانية أن يكون هناك مجتمع ديمقراطي ومجتمع محكوم بقوانين وقواعد الشريعة. هذا

ممکن حتى في إطار مجتمع لا يقر بأي قواعد أخرى غير قواعد
الشريعة. مما يدل على أنه لا يوجد تناقض أساسي بين الإسلام كدين
و كثقافة، وبين الديمقراطية .

مداخلة - -أختلف مع مفكرنا. الاختلاف برأبي يأتي من أولا الاعتقاد
بأن من الممكن أو من غير الممكن مجرد مناقشة القضية والدخول في
جدال مع عقيدة. هل هي ديمقراطية أم غير ديمقراطية؟ المسيحية لم
تكن ديمقراطية في مرحلة ما. اليهودية لم تكن كذلك. فالقضية ليست
قضية نصوص. أنا أستطيع أن أنتج لك إسلاما ديمقراطيا من
النصوص الموجودة. وأستطيع أن أنتج لك أسوأ أنواع الاستبداد في
النصوص. فالقضية ليست في النصوص وليست في التجربة ولا في كل
هذا الكلام. القضية في المؤسسة الدينية الرائجة التي انتصرت عبر
معارك مختلفة في تاريخ الإسلام والتي انتهت بمؤسسة مالية سلطوية .
هذه هي المشكلة الأساسية. ليست المشكلة ما هو موجود في الكتب.
القضية هي قضية إصلاح المؤسسة الدينية الإسلامية التي هي جزء من
مؤسسة الفكر، (المؤسسة ذاتها هي التي تقف في الكويت ضد حق
المرأة في الانتخابات، وفي السعودية ضد حق المرأة في قيادة السيارات،
وفي كل ما يتعلق بتقدم المجتمع. فكيف يمكن أن نحل هذه القضية
؟

الدكتور أبو زيد - بدأت حديثي بأننا يجب أن نفصل بين

الديمقراطية والدين وأن ننظر إلى مشكلة الديمقراطية في المجتمع. نحن متفقون في هذه القضية بأنها ليست قضية دينية. لكن إذا اضطررنا للدخول في حوار يمكن الدخول في حوار، وليس فقط بيننا، لأنه لا بد أيضا أن نتعلم أن نتج خطابا (بين النخبة) يصلح أن يقال في الشارع. لأنه هناك وحدة وليس فقط اتفاق بين السياسة، أو الخطاب السياسي والخطاب الديني، وهما في النهاية خطاب واحد. وقد حلت خطابات الرؤساء في مصر في كتابي (نقد الخطاب الديني) وحلت فتاوى المتطرفين وفتاوى المعتدلين. على مستوى بنية الخطاب هو نفس الخطاب، أي الاستئثار بالسلطة. حينما يقال مثلا في خطاب رئيس جمهورية ما (أنتم تعارضون دون فهم ودون وعي لأنكم لا تعرفون الحقائق)، فإذا قلت له من فضلك قل لي الحقائق. لماذا لا تكشف لي الحقائق حتى أكون على بينة من هذه الحقائق؟. إذن ما يقال دائما في خطاب السلطة للمجتمع (هناك حقائق أنتم لا تعرفونها) هو تماما ما يقوله الخطاب الديني من أن الانسان جاهل وأن الله حكيم عالم. وبالتالي ندخل في قضية (الحاكمية) والتي لها بعد ديني في الخطاب الديني، ولها بعد سياسي عند السياسيين. إذا التحالف هنا ليس على مستوى مصالح سياسية وإنما على مستوى بنية ذهنية. كل خطبة للرئيس السادات كنت أحللها باعتبارها خطاب ديني، خاصة بقراءات الخطاب الذي يبدأ ب (بسم الله) وينتهي (ربنا لا تؤاخذنا إن نسينا أو أخطأنا) وفي وسط الخطاب يقول السادات (أولادي وبناتي، بعد أن ولّاني الله) .. ماذا يعني ولاية؟ السادات لم يوليه الله علينا وإنما اختير. وتحليل الخطاب يكشف بدرجات متفاوتة

عن أنه بنية دينية، الحرب الحقيقية هي أو المعركة الحقيقية هي أن تحارب ضد الديكتاتورية الدينية والديكتاتورية السياسية، وأن تنادي وأن تعمل على فك هذا الزواج الكاثوليكي بين السلطة والسياسة على جميع الأصعدة والمستويات، وهذا يتم بالخطاب وبنضال كل المؤسسات، لا أستطيع أن أزعم ولا يستطيع أي مفكر أن يزعم ولا يجب أحد أن يزعم أنه بفكرة رائدة أو بكتاب ستحل المشكلة، لا، يمكن للكتاب أن يخترق المجتمع ويمكن أيضا أن يظل في الهامش والظل ولا يقرأه أحد، من هنا حرصنا على النقاش العام سواء هذا النقاش العام داخل المؤسسات الأكاديمية، أو النقاش العام خارج هذه المؤسسات، اختراق الصمت بمحاولة طرح النقاش العام، وما يحدث في السعودية أو يحدث في الكويت، والكتابات التي كتبت عن هذا - ومنها ما كتبته - لا ترد هذا إلى الدين، لأن الدين هنا (متكيء)، وقد كتبت في آخر محاضرة لي أن الرجل يخاف من المرأة، ليس فقط في المجتمع الإسلامي، بل في المجتمعات كلها، (ممازحا - المرأة كائن مخيف، بمعنى أن الرجل يتصور أن المرأة لو أخذت في الرئاسة ستدمره .. والسبب ده صحيح بس هو يستاهل هذا التدمير ..)، المناقشة حول قانون الخلع في مصر (إعطاء المرأة حق الطلاق)، تسببت بإهانة للذكورة في المجتمع المصري، وقد تصدى لهذا القانون أناس كنا نظن أنهم أناس ليبراليين لأن الخلع (تخلعه المرأة وتروح رمياه) نتصور أية إهانة للرجولة والذكورة هذه، حتى لو أن أحدهم يحب امرأة وترفضه يحس بالإهانة، دوما هناك خوف ولدي كتاب أسميته (دوائر الخوف)، والخوف هنا ليس فقط من الآخر، هذا الآخر الذي قد يكون المرأة، قد يكون الآخر في الدين، في الوطن، قد

يكون الآخر بالمعنى الحضاري، أي الآخر الغربي. هذا الخوف ناتج عن عدم ثقة بالذات وعن عدم تربية للاستماع إلى الآخر ومناقشة الرأي الآخر على جميع المستويات. المعركة ليست فقط معركة سياسية إنما هي معركة سياسية واجتماعية وتعليمية وتربوية وأكاديمية، وهنا يجب على كل فرد فينا أن يأخذ هذه المعركة ضد نفسه - مع نفسه، لأننا ديكتاتوريون بالميلاد، تربينا تربية ديكتاتورية. الأستاذ في المحاضرة ديكتاتور، رئيس الجمهورية صغير أو ملك صغير أو شيخ صغير .. الخ . لا أريد أن أكون واعظا وأقول كل واحد فينا، لكن يجب فعلا أن (نصّ في المرآة) كمجتمع وأفراد وكمجتمعات. لأنه حتى المثقفين الذين ينادون بالديمقراطية هم كذلك في كثير من الأحيان. أنا لي أصدقاء ينادون بالديمقراطية وحرية المرأة وتبني سياسة المرأة وسلوكهم مع زوجاتهم يتناقض كليا مع ما ينادون به. التربية طبعا لها دورها في هذه الازدواجية. لكن أيضا (الوعي بالذات في علاقتها بالآخر مسألة مهمة). (لا ينبغي دائما أن نعلق الأمر بالأنظمة السياسية، المؤسسة. بمعنى أنه حين تتغير الحكومات تتغير المجتمعات. أنا أعتقد العكس، الحكومة يمكن أن تتغير والمجتمع لا يتغير. لأن المؤسسات تصنعها الحكومات، وقد آن الآوان للمجتمع أن يصنع المؤسسات وليس الحكومات، وهذا يتوقف على قوة المجتمع المدني وعلى قوة فعاليات المجتمع المدني. لكن كل هذا لا يعني أن نتوقف عن مناقشة المعوقات الثقافية التي تبدو ذات ملامح دينية أيضا. وهذا أمر موجود في واقعنا ولا نستطيع نفيه إلا إذا نجحنا في الفصل بين السياسي وبين الديني. إذا أعدنا الدين إلى نطاق سلطته الحقيقية في علاقة الفرد بربه، وعلاقة الفرد بالمجتمع. الدين كقيمة اجتماعية وليس كقيمة سياسية.

أعتقد أنه هذا هو الشرط الجوهرى .

مداخلة - أليست المعوقات الثقافية التي لا تجعلنا نفهم الديمقراطية تماما هي بعض التفاسير والمفردات لبعض الآيات القرآنية، لبعض المفردات أو النصوص التي تنزل في أو عن القرآن الكريم، بمعنى من يستطيع أن يعطينا تماما معنى للكافر، ما هو الكافر ومن هو المؤمن، من هو الخارج عن القانون ومن هو الملحد؟ .. هناك عدة تفاسير تعطي معاني ثابتة دائما، أنا أرى أن قانون الانسان المجتمع، الإنسان واحد في كل مجتمع، لك الحق أن تفكر كما تشاء، ديانة العقل وديانة الإكراه، ليس هناك ديانة ثالثة، والسؤال هو: هل نحن بحاجة إلى تفاسير جديدة واعية فلسفية فقهية حديثة تنطلق من الفقه القديم؟

دكتور أبو زيد - كثير مما ذكرته لا أستطيع أن أخالفه، دين العقل ودين الإكراه، كلمة دين تستخدم بالمعنى العام، (بمعنى لكم دينكم ولي ديني)، (الناس على دين ملوكهم)، طريقة الحياة بشكل عام، وهذا هو المعنى كلمة دين لغويا، أنا لا أريد أن أدخل في قضية التفسير هذه، لأنها قضية طويلة، ما هو القرآن، كيف نفسر القرآن، كيف جمع القرآن، كيف نزل، سياق القرآن؟ الخ، أنت أخذت (تعالوا إلى كلمة سواء)، كلمة سواء تعني تغير الديمقراطية، محمد (ص) واليهود والمسيحيين (تعالوا إلى كلمة سواء بيننا وبينكم ألا نعبد إلا

الله ولا نشرك به شيئاً). لكن هل الديمقراطية هي ألا نعبد إلا الله وألا نشرك به شيئاً؟ حسناً وإن كان هناك واحد لا يعبد الله ويشرك به؟. حضرتك قمت بتأويل ويمكنك أن يرد عليك واحد آخر تقليدي ويقول هذا تأويل مستقرع، هذا تأويل ضد. ومن أجل هذا قلت إن الديمقراطية، يعني إذا قلت لا دين إلا العقل، ستصبح أبو العلاء المعري، وستصبح علمانيا وأنا لست ضد هذا. أنا أكشف ما هو البعد لا إله سوى العقل. هذا هو أبو العلاء المعري. هذا هو الرازي، هذا جانب مهم جداً من تراثنا. أبو العلاء المعري اعتبر أن كل الأديان والأنبياء كانوا (ترايل ميكرز) *trabel makers* (يعني عملوا مشاكل). لأن الناس جاءت أو ضاعت بين الرسل والأنبياء وأصبح هناك رسلا ومسيحية وبوذيين ومسلمين ويهود. في الفكر الإنساني أيضا نوع من القول أن الأديان بالمعنى العام يمكن أن تكون مثار للخلافات، خاصة حين ينتقل الدين في تاريخه إلى مؤسسات إلى مرحلة (مكسسة) الدين، أي تحويل الدين إلى مؤسسات. الدين، سواء أخذنا تاريخ المسيحية قبل أن تتبناه الدولة الرومانية ويصبح دين الدولة الرسمي، كان دين الناس. وبالتالي كان دين التسامح ودين الديمقراطية بين هؤلاء الناس المجتمعين ضد الرومان. ثورة ضد الرومان بشكل أو بآخر. لكن روما ما إن وجدت في هذا الدين أداة يمكن أن تستخدم، تحولت المسيحية وبالتالي أصبحت أداة قهر ضد المسيحيين الأوائل الذين لم يقبلوا حتى دين روما، وطردهوا من القدس وجاؤوا إلى شمال سوريا وبعضهم ذهب إلى الجزيرة العربية وهم الذين يسمونهم المسيحيون اليهود، وهم غير المسيحيين الرومان. تاريخ الإسلام مر أيضا بالمرحلة نفسها، أي مرحلة الإيمان في مكة وكانت مرحلة

متسامحة، مرحلة (تعالوا إلى كلمة سواء بيننا وبينكم) مرحلة كل إنسان حر، يختار الإيمان أو يختار الكفر وسرعان ما تحول هذا الدين في صيرورته التاريخية إلى أن يكون، أو أن يدخل في حرب ضد آخرين، وكأنه لابد من تصنيف الآخرين في خانة الكفر، وهذا أمر بدهي في التاريخ. ما يحل المشكلة في تقديري هو كيف ننظر إلى الدين كظاهرة نظرة تاريخية، الدين الإسلامي والدين المسيحي. هنا يمكن استنباط الجوهرى ويمكن التعامل مع التاريخي في النفوس بوصفه ضغوط التاريخ على الوحي. أعني أنني عندما أقول ضغوط، أقول ضغوط التاريخ على الوحي. أحدهم سيقول لي (يعني الله سبحانه وتعالى كان التاريخ بيضغط عليه؟). نعم. التاريخ يضغط على الله. لأن الله قرر أن يتكلم في التاريخ، وأن يخاطبنا نحن البشر الذين نحن من التاريخ، وهو مضطر. وكلمة مضطر ليست كلمة (مؤدبة أوي) وهو الذات الإلهية مضطر أن يتعامل مع التاريخ. ومن هنا حجة الإسلام أن القرآن لم ينزل كتابا كاملا. استمر (23) سنة وهو يتكون ويتعدل ويتغير وكان هناك أناس تمارسه وتنسخه، وأحيانا يكون القرآن شديدا وأحيانا يكون هادئا. إذن حتى في تجربة الإسلام، الإسلام بحكم نشأته، هناك تاريخ وأن هذا التاريخ هو جزء من الخطاب الإلهي، وأن هذا الخطاب الإلهي ليس فقط المتعالي، وإنما أيضا (المتعين في التاريخ). لأن سائل السؤال والمسلمون كلهم يمكن أن يفعلوا هذا، أي أن يستشهدوا بالآيات القرآنية التي تتحدث عن التسامح (ولا أكره في الدين) (ومن شاء فليكفر)، ولكن ينسى أن هناك آيات أخرى تماما (واقتلوهم حيث ثقفتموهم) (ولا تأخذكم بهم رحمة في دين الله وأفلهم في كل مرصد .. الخ).

وأنا كمسلم مخلص أتعامل مع هذا كله. بمعنى أنني لا أبرز هذا الجانب، وأخفي الجانب الآخر. في قضية المرأة مثلا لا أستطيع أن أسكت على حكاية (واضربوهن ..) تلك. واحد سيقول أو سيفسرها لك مثلا بقوله (اضربوهن بفرشاة الأسنان) هذا ليس ضربا. إذن إذا كان علي أن أناقش قضية الدين، قضية النصوص الدينية، فعلي أن أناقشها بصدق وإخلاص. ما معنى التوحيد ودلالته؟ وليس التوحيد بعد أن صاغه علماء اللاهوت، لأن التوحيد في القرآن في المرحلة الأولى المكية، يمكن أن يكون ينظر إليه كعقيدة تحرير. لكن بعد أن صار التوحيد نظرية، هنا نجد أن التوحيد كنظرية، مع اختلاف نظريات التوحيد عند علماء المسلمين. إن الله لا يُسأل عما يفعل وهم يسألون. تبتدأ علاقة الأمر المطلق والطاعة المطلقة وتبتدأ علاقة الجبر وعلاقة التدخل الإلهي في العالم طوال الوقت. إذن يصبح التوحيد كمفهوم مستقر مفهوم أحيانا، ضد حرية الإنسان. في حين سنجد مفهوم التوحيد عند المعتزلة مع حرية الإنسان نسبيا. إذن هنا لا بد من التمييز أيضا بين مرحلة الإيمان حيث لا ضغوط، حيث الإنسان حرّ يدخل في الدين ويخرج منه، ثم مرحلة الضغوط التاريخية حيث المجتمع الصغير مهدد، وبالتالي عليه أن يقيم سياجا، وبالتالي يعتبر من يخرج منه خائنا. إذن هنا ندخل في بدد التأويلات التي تختار (بعدا) وتتجاهل البعد الآخر. لا دين سوى العقل. نعم لكن العقل هنا ليس معطى ثابت جوهرى كالعقل الصوري الذي تكلم عنه أرسطو، ليس العقل المنطقي، وإنما العقل في الصيرورة، المتفاعل مع حركة الواقع المتطور الذي يخطئ، لكنه يتعلم من الخطأ ويطور أدواته في المعرفة ويطور أدواته في الوعي. والعقل الذي لا يتضمن

غياب الخيال، ولا يتناقض مع غياب الخيال. العقل هنا كطاقة كلية، يمكن بالمعنى الصوفي أن نسميها الطاقة الروحية في الإنسان. وقد أن الآوان أن يتحرر العقل حتى مما أسميه من سلطة النصوص الدينية. سلطة النصوص الدينية هي سلطة معطاة للنصوص الدينية. أي أن النص الديني لا يمارس سلطته بذاته، وإنما يمارس سلطته من خلال المؤسسات التي تقيم من النص سلطة. فحين نقول التحرر من سلطة النصوص، لا يعني ولا يقصد التحرر من الدين. وإنما التحرر من سلطة النصوص التي صنعتها أفكار ومؤسسات وعقائد، وكلمة عقائد أقولها هنا بالجمع. وللأسف الشديد مثل هذا الكلام لا يدرس في جامعاتنا ولا يمكن تدريسه في جامعاتنا. لأن الكفر عقاب. وعلينا أن نقاوم. علينا ألا نخاف مقدما من أن يقال عنا أننا كفار. وأحيانا علينا أن نكون كفارا (طيب وإيه يعني؟). يعني هل أنت مستعد للنقاش معي أو لا؟ وليكن. أنا كافر. المسألة هنا هي أن تتفاعل، أن تدفع للنقاش. أن لا يكون التكفير نهاية للحوار وأن لا يكون بداية. (هل أنت تؤمن بالله وباليوم الآخر؟ تقول له وأنت مالك؟ وأنت مال أهلك؟ حتناقش ولا تروح؟ لا أنا لا أوؤمن بالله ولا باليوم الآخر.. خلاص يعني .. المسألة محتاجة شجاعة. شجاعة نابعة من إحساس الإنسان إنو مش كافر.. من إحساس داخلي جواه إنو يا إما مقتنع بكفره أو أجري بالدفاع عنه، أو أنه مش كافر فعلا ومش عايز يسمع للآخر). وقد سمعت عن نقاش جرى في التلفزيون بين مفكر يساري وبين رجل وسأله هذا السؤال: هل تؤمن بالله وباليوم الآخر وأن القرآن كلام من الله؟. فقال له نعم. فإذا قال له نعم إذن أين النقاش؟

مداخلة - لدي إشكالية في العنوان، مصطلح الديمقراطية، ماذا تعني ديمقراطية، نحن نعلم أن المفهوم السائد حاليا هو نظام الحكم في الغرب وأنه كان مجتمعا ديمقراطيا في مواجهة مجتمع شمولي. هناك من يرى أن الديمقراطية هي سيادة القانون. لكن مجتمع الإمبراطورية الرومانية كان حكم الشعب. هل الشعب هو الحاكم في الولايات المتحدة الأمريكية؟ هل الشعب هو الحاكم في الهند مثلا؟

دكتور أبو زيد - نقد الديمقراطية وإدراك بعض جوانب القصور في التجربة الديمقراطية حيث يمكنني أن أقول أن الديمقراطية أتت بهتلر وأتت أيضا بشارون. لكن مع كل هذه الاعتراضات للمشكلات التي تتعرض. الشكل الوحيد لتصحيحها هو نشر الآلية. لا أحد يقول إن الديمقراطية هي حل سحري سيحل جميع مشكلاتنا، وأنا حين طرحت مفهوم الحرية بمعناه الشامل وهو ما نحتاجه. ربما إذا تحقق عندنا شكل من أشكال الديمقراطية بمعنى الحرية السياسية والاجتماعية ستنشأ مشكلات ولاشك في ذلك. وإحدى هذه المشكلات مثلا أن يصل الإسلاميون إلى الحكم ويقومون بإلغاء الديمقراطية. هذا هو التخوف. وهذا تخوف ليس في الغرب فحسب، بل تخوف عندنا أيضا. لكن ماذا تفعل؟ عليك أن تقبل التحدي. أي أن عليك أن تقبل الخيار وتستعد. إيران أيضا تجربة، ليست تجربة مثالية، لأنه ما يزال في إيران مفكرين ومحاكمات أيضا، لكن على الأقل تم الخروج من النفق

المظلم وانفتح أيضا أفق للتفكير. فعندما نفكر في الديمقراطية، أعتقد
طبعا أن مهمة المفكرين السياسيين أن يناقشوا هذه القضايا، لكن
ستظل مناقشة الديمقراطية في غيابها في مجتمعاتنا مناقشة لما يحدث
خارج مجتمعاتنا. خاصة إذا عرفنا أن التجربة الديمقراطية ليست
تجربة واحدة، وما هو خارج مجتمعاتنا، وهذا ما يعطي للإسلاميين أو
لمعادي الديمقراطية حجة القول بأننا تبعية وكذا وكذا .. بالتأكيد
هذا الكلام مردود عليه، لأن التبعية الاقتصادية لا أحد يعترض
عليها، (خاصة هم لأنهم يشغلوا في البنس)، وبالتالي التبعية
الاقتصادية مقبولة لديهم. لكننا نفترض بحسب منطقهم أن
الديمقراطية هي نوع من التبعية الفكرية أو بهذا المعنى، وبالتالي فهذا
ليس مقبولا لديهم، والحوار هنا هو الذي سيحسم. وفي تقديري لا
يمكن الوصول إلى تحديد مفهوم إجرائي صالح للديمقراطية في مجتمع
دون أن تكون عملية المنطقة قد بدأت، وأنا أستخدم هنا عبارة
(سيد قطب) حين تكلم عن تطبيق الشريعة وقال (وهذه العبارة أنا
أخذها لمعناها العام وليس لمعناها الحرفي) بأنك حين تطبق الشريعة
في مجتمع غير مسلم وكأن الأمر بمثابة استنبات للبذور في الهواء.
نحن حين نناقش الديمقراطية تجريبا حول مثلا ماذا يحدث في
أميركا، سنقول لا .. هذه الديمقراطية تجربة غير مفيدة، فلنبحث عن
حل آخر. لكن العالم والإنسانية لم يصلا بعد إلى حل آخر، ونحن
نريد أن ندخل في المشاركة في عملية البحث عن بديل من خلال
المتاح أيا كان شكل هذا متاح، وليس ضروريا أن تكون ديمقراطيتنا
هي مثل هذه النسخة من هذه الديمقراطية أو تلك الديمقراطية.
ولتكن الديمقراطية بشكلها البسيط، أي إمكانية تداول السلطة حتى لا

يحكمنا حضريون حتى قيام الساعة كما قال الخوارج في قبول التحكيم. (الخوارج حين قبلوا التحكيم أو أرغموا على قبوله، كانوا في الحقيقة لا يريدون للإمام علي أن يربح، ولا يريدون معاوية أن يربح أيضاً. كانوا يريدون أن يخسر الاثنان معا، علي ومعاوية، لأنهم كانوا يريدون الخروج من سلطة قريش، وصرختهم في معسكر المحكمة كانت: حتى لا يحكمنا الحضريون إلى قيام الساعة. (نحن نصرخ الصرخة ذاتها؛ حتى لا تحكمننا الأسر أو ضباط الجند إلى قيام الساعة ولا

المشايع. فكيف يمكن أن نصل إلى صيغة إلى ما يسمى تبادل السلطة.. كيف؟. في مصر كانت هناك تجربة طه حسين التي أنتج فيها وأحدث تغييراً لأنه كان ضمن مناخ ديمقراطي، ولم يتصرف من نفسه كمثقف فقط يتعامل أو يتواجه مع السلطة، وإنما لأنه كان ينتمي إلى حزب وكان هذا الحزب يحميه. طه حسين استطاع أن يزرع في المجتمع قيماً مثل مجانية التعليم مثلاً، وكان قادراً على أن يستقيل حين أصر الملك على أن يقبل يديه طه حسين الذي رفض وكان في وزارة النحاس، ورفض أن يدخل مع الوزراء من أجل أن يقسم اليمين ويقبل يد الملك، وقال طه حسين للنحاس أن هذا الأمر غير ممكن فأعفي من منصبه. ولولا وجود مناخ ديمقراطي هل كان يجرأ طه حسين حتى في أن يفكر في أن يرفض الوزارة إذا عرضت عليه؟. إذن نحن علينا أن ننظر إلى ظروفنا وإلى سياقنا الذي فيه درجة من المعاناة والكبت وعدم القدرة على التغيير، وأن نُقبل على الإجراءات الأولية للديمقراطية، وهي التغييرات التي يمكن أن تضيء إلى الحرية، ثم بعد أن تتأسس الديمقراطية ستظهر مشكلاتها حتماً، وسيبتدئ أيضاً الحديث عن أي شكل من أشكال الديمقراطية أو التمثيل سنتخذ. أي علينا أن نبذر البذور أولاً ثم بعد ذلك نفكر في كيف

يكون البناء.

مداخلة - أود أن أتحدث عن التلازم الموجود حاليا بين الدين والسياسة في السياسة الأميركية. لاحظنا دخول الخطاب الديني المتمتذ لسياسة رأس النظام في الولايات المتحدة الأميركية واستخدامه لمحاولة اجتذاب تعاطف الشعب الأميركي بما يسمى بالحرب على الإرهاب. ما هو تعليقكم ؟

دكتور أبو زيد - الدين موجود في أوروبا وأميركا. في أميركا المسألة أعقد لأنه يوجد فصل بين الدين والسياسة على مستوى البنية الفوقية تماما. لكن على مستوى البنية المجتمعية ليس هناك هذا الفصل. ويمكنك أن تلمس هذا من جزئيات صغيرة، مثلا انظر ماذا كتبوا على الدولار. هناك وهم أنه تم الفصل تماما بين الدين والسياسة في المجتمعات الغربية بشكل عام. الدين يظل قوة اجتماعية ويظل له حضور في القرار السياسي. وهذا لا يعني تماما أن الدين هو المتحكم، لأنه هناك مصالح وهناك تضارب بين هذه المصالح بين القوى المختلفة داخل المجتمع الأميركي. لكن بالتأكيد هناك مقاومة لهذا الخطاب، ولا ينبغي أن ننسى الاعتراضات والاحتجاجات ضد هذه السياسة التي تأتي من داخل أميركا نفسها وتأتي من خارج أميركا ومن أوروبا. والديمقراطية تسمح بهذا النوع من الاعتراضات العلنية على هذه السياسات وتؤخذ هذه الاعتراضات في الاعتبار. لكن هذا لا يعني

أنا ننظر إلى الغرب على أساس أو باعتباره المثال والنموذج. بنية الدين وبشكلها العميق في الثقافة هي التي أخرجت (فونتين) في هولندا مثلا، وعبر عن شيء كان مكبوتاً ولم يأت بشيء جديد، إنما هو أظهر على السطح ما كان في اللاوعي. ثم محاكمة هذا الكاتب لأنه ينقض الهولوكست، حوكم طبعا بالقانون. لكن إلى أي حد هذه القوانين تضع محرمات وتضع خطوط حمراء لا يجب النقاش فيها؟ اسرائيل كدولة ممنوع نقدها في خطاب علني، لكن يمكنهم أن ينتقدوا هذا المنع بأنه ضد الديمقراطية أو ضد العلمنة الخ.. أوروبا التي ادّعت العلمانية وأنا أقول (ادعت) لأنني لا أريد أن أنكر أن هناك مستوى. لكن أوروبا ذاتها هي التي ساعدت في قيام دولة اسلامية في باكستان، وهذا ليس فقط نوعا من المعايير المزدوجة، وإنما التباس في تصورنا للعلمانية، ولأنه حدث أو يحدث في ذلك الجزء من العالم حيث قذف بالدين إلى خلفيات المجتمع. صحيح أن الناس ربما لا تذهب إلى الكنيسة، لكن طرائق التفكير الديني والدفاع عن قيم دينية مازالت موجودة في بنية هذه المجتمعات، وقليل جدا من الناس هناك يمكن أن يتحدثوا عن القدس دون أن يذكروا أن لليهود حق فيها. وهنا علينا أن نتسلح بشجاعة الدخول في حوار إذا كان اليهود الذين يعيشون الآن لهم حق في القدس، ولهم حق في الأرض المقدسة، فلا بد أنهم هم اليهود الذين قتلوا المسيح، وأنا من رأى (إنهم مش هم)، هنا خطاب سجالي، لكن خطاب سجالي ضد الكنيسة، ضد البابوية، ضد روما نفسها. وهذا يوجد في الخطاب السياسي في جميع المجتمعات (الحقوق الدينية المقدسة لليهود في هذه الأرض)، هذا خطاب ديني بامتياز، يقوله السياسي الفرنسي، ويقوله السياسي

الهولندي، ويقوله السياسي الألماني، كما يقوله شارون ويقوله كلينتون، أنا حين أدافع عن حقي في القدس على أساس ديني أقع في الخطأ نفسه. لأن القدس هي الأرض التي أنت تحتلها الآن. إذن الخطاب الديني جزء من هذه البنية ونقدنا هنا، وأخشى أيضا أن نقول إن الدين يتحكم في أميركا فستتضمن المسألة أن يقال ما معناه (هو يعني إحنا أحسن من أميركا؟) وإن كان الدين يتحكم بهم فلماذا لا يتحكم بنا ؟ وهذا فيه شيء من التبريرية التي أنا أحيانا أكون مضطرا أن أكون شديد النقد لهذه التبريرية .

مداخلة للسكرتير الأول بالسفارة الهولندية - الناس هنا يتحدثون عن الديمقراطية فقط وكأنها تعني الانتخابات، وأنا كهولندية وكدبلوماسية أخاف أن تفهم الديمقراطية هكذا. لأنه يجب أن توجد مساواة بين مسؤوليات الحكومة وحرية المواطن، وأعني الحريات المدنية والسياسية والثقافية والدينية، وأنا أرى أنها موجودة في بلدي، وهناك توازن بين الاثنين.

دكتور أبو زيد - هذا يوضح أن التجربة الديمقراطية، يظل هناك خوف دائم على أن تظل محتفظة بكفاءتها، لكن أيضا ومن خلال التجربة الديمقراطية يمكن الدفاع عن هذه الكفاءات، أنا أعيش في هولندا وعاصرت النقاش الأخير حول الاسلام وعاصرت حالة الاستشهاد الجميلة للمرحوم (فونتين) والجنازة التي لم يحدث لها

مثيل في هولندا. لكن أدركت أيضا كيف بدأ الناس يتأملون فكرة (كيف صنعنا قديسا من هذا الرجل) فقط لأنه قتل، وحيث ابتداء نوع من لوم النفس وصار هناك نقاشا حول هذا وهو ما نطالب به (النقاش)، وهو ما يحدث في مجتمع ديمقراطي حيث يمكن للناس أن يعبروا عن هذا علنا .

مداخلة - ألاحظ أن للدكتور نقطة تحول لا أدري إن كان هو نفسه واع بها، وهي تحولك من إشكالية ثقافية في البحث في تاريخ النص من خلال كتبه، في البحث عن ابن عربي أو مفهوم النص أو التأويل، لتنتهي إلى إشكالية محض سياسية في كتابة الخطاب والتأويل وخاصة الخطاب الأخير. ويتضح ذلك مع الندوة هذه. أنت درست في كتابك الأخير (ظاهرة الارتحال لدى المثقفين) وذكرت عموداً يبتدىء بخرافة الميتافيزيقا وينتهي بموقف من الميتافيزيقا وغيره، طه حسين وغيره من المفكرين. إذن هذا التحول لدى نصر حامد أو زيد من إشكالية نصية ومن إشكالية فهم النص وإشكالية ثقافية لدى المجتمعات العربية، إلى إشكالية سياسية وعلاقة ذلك في ممارسات في الديمقراطية والتداول السياسي. النقطة الثانية فيما تتعلق بسؤال الاسلام والديمقراطية، هو سؤال عموما متأخر بمعنى أنه لا يطرح بوصفه ثنائية. فما الذي يجمع بين نظام سياسي وبين عقيدة؟ أو عندما نطرح بين الاسلام والغرب، ما الذي يجمع بين مساحة جغرافية وبين عقيدة تاريخية بمعنى من المعاني؟.

دكتور أبو زيد - السؤال في طبيعته يحمل معنى الانسجام. قدرة الاسلام على الانسجام مع منظومة الحداثة والقيم الحداثية فيما يتعلق بالحالات السياسية للديمقراطية، حقوق الانسان وكل هذه الاشكاليات المتعلقة بها. لكن انهمينا في التجربة الديمقراطية لدى المجتمعات العربية إلى أنه سؤال يجب أن يكون سياسي. طرحت هذه الندوة سؤال سياسي يعكس مستوى فهم النخبة للديمقراطية. الديمقراطية لدى المجتمعات العربية أو الوعي بها لدى طرف هو الإسلاميين الذي يرغب بديمقراطية لمرة واحدة (تأتي به إلى السلطة وخلصنا). أما لدى النخبة الأخرى فهي ترغب بديمقراطية خالية من المتاعب، بمعنى ديمقراطية تبقيها في موقعها وبالتالي لدى الطرفين هناك ممانعة للديمقراطية. وعن القبول بالديمقراطية كنظام سياسي له تبعاته السلبية والايجابية. أنا درست التجربة الديمقراطية في سوريا من 1954 إلى 1958 - مع استقالة حكومة فارس الخوري وهو كان رئيس الوزراء المسيحي في سوريا وهذا استقالة أن يتحقق مستقبلا، أي أن يكون رئيس مجلس الوزراء مسيحي وبالتالي استقالة رئاسة الوزراء في 1956 كان نقطة تحول أساسية في نهاية الليبرالية في سورية. بدأ صعود اليسار. صعود اليسار الرمزي فيما بعد. وبالتالي في سوريا، كان هناك وعي ليبرالي سياسي بمعنى تداول سلمي للسلطة حتى على المستوى الرئاسي، وهذا لم يكن موجودا في مصر. بكل رحابة صدر سلمتم هذه الديمقراطية إلى الوحدة المصرية - السورية 1958. ونحن أيضا) سلّمنا لعبد الناصر) ربما بكثير من الأحلام. بمعنى من المعاني إذا المجتمع نفسه لم يستطع أن يحيي ديمقراطيته

لا فائدة من كل الممارسات التالية. منذ عشرة أشهر ألغى الملك في الأردن البرلمان بكل سهولة. أصدر مرسوماً بحل البرلمان، وخلال هذه العشرة أشهر خرجت مراسيم فيما يتعلق بحرية التجمعات، فيما يتعلق بالثقافة دون أي ممارسة رقابية. المجتمع هو الذي يصنع الديمقراطية والمجتمع هو الذي يصنع الدين. الدين ليس دين صانع. الإسلام ليس ظاهرة ثابتة، وليس ظاهرة ستاتيكية. الإسلام تاريخ وتاريخ المسلمين مليء بالانكسارات وبفهم عميق وبانهزاميات، ابتداء من الأفغاني في أفغانستان أو من إيران إلى الطالبان والملا . والتحول الذي أشرت إليه من تحليلي للنص إلى السياسة. وأشكر على هذه الملاحظة، إذ أنني كنت أتمنى طبعاً أن أظل مشغولاً في عزلي، في صومعتي. بأن أظل أحفر عميقاً في مسألة النص والتاريخية والخطاب. ومؤملاً ليس فقط أن أولف مجموعة من الكتب، إنما أن أساهم في إنجاز مدرسة في مناخ يؤمن ويسمح بإنجاز مدرسة. وأواصل التراث العربي الحديث في محاولة اختراق (الانسداد التاريخي في الفكر الإسلامي). (حدث الزلزال وأبعدت عن صومعتي، صومعتي لست بمعنى بيتي، إنما أعني تلاميذي، وهذه هي الخسارة الحقيقية. لا أشعر بالخسارة لأنني تركت مصر، أو لأنني لم أعد في الجامعة في مصر. إنما خسارتي هي مجموعة الطلاب اللي كنت أسميها الجننة الصغيرة التي كنت أسقيها وأرعها. جاءت الريح، وأنا فلاح ابن فلاح، وأكره جدا الريح حين تأتي وتنتزع الغرسة الصغيرة التي زرعنا. هذه الخسارة الحقيقية التي لن يعوضني عنها أحد. لكني، بالوقت نفسه، وجدت مكاناً آخر، وجدت زراعة في مكان آخر، زراعة تتم من عناصر أخرى، وهذا يطرح عليك أسئلة عن علاقة المثقف بالسلطة، وتستعيد هذه

العلاقة في أزمة أنت ترى فيها أن الثقافة تفقد دورها، لأنه إذا كانت الشعوب سلّمت للحكام الوطنيين شأنها، فقد سلّم المثقفون شأنهم الآن للسلطة، بمعنى أن السلطات استطاعت أن تدجن المثقفين بدرجات أو بأخرى، وأصبحوا بشكل أو بآخر جزء من جهاز السلطة، وأنا في مكاني الجديد حماية لنفسي من هذا الخطر، لأن كل كتاب هو مشكلة شخصية ومشكلة عامة، وأعود دوماً إلى تاريخ المثقفين التنويريين وأرى علاقتهم كيف كانت بالسلطة وهذا مهم جداً جداً، بمعنى أنني لم أتحوّل أو ما أقوم به ليس انتقالاً من الفكري إلى السياسي، لأنني حين أعمل في الإطار الفكري، ولو قرأتكم كتابي (مفهوم النص) وهو من الكتب الأولى أو المعتدلة، ستجدوني في قلب السياسي أيضاً، مثل تفسير قضية الجبر والاختيار بوصفها كانت قضية سياسية في ذلك المجتمع، فالفصل بين السياسي والفكري صعب، وخاصة في النقاش السياسي الذي يدور الآن في مجتمعاتنا، وأيضاً لأنني اغتربت، فربما دخولي في السياسي بشكل أوضح هو نوع من تعويض الاغتراب، بمعنى أنك ملزم أن تعيش القضايا الحية وتشارك في النقاش فيها، والدرس الذي وعيته، أنه أمامك كمثقف وتعمل في مجال الفكر اختياراً، أولهما أن تنتج الفكر وتقول (يا سلطة أبوس إيديك اعلمي المشروع ده)، وهذا ما حصل طول الوقت مع الكثيرين باستثناء طه حسين، أو تقو لا، أنا سوف ألجأ للناس ولن ألجأ للسلطة، سأزرع أفكاراً في الناس بوسائل غير الكتاب، لأن الكتاب أحد الوسائل، لكنه ليس الوسيلة النهائية، وهنا وجدت اختياري، ولا أتردد أبداً حين يكون الحوار مع الناس، ووجودي هنا بينكم تأكيد لرغبتى الدائمة في الحوار مع الناس، دون أن أفكر في الوقت أو في التعب، لأنني لا أعتبر نفسي داعية، وإنما لأنني أعتقد أن

الحوار مع الناس يزودني أيضا، وبلورني وبلور لي أسئلة، ويمنحني التغذية الممتدة. حين تطرح أفكارك في الناس، والناس هم الذين يجعلون للفكر قيمة وحياة، لا أن يبقى هذا الفكر مجرد نظرية معلقة في الفراغ أو مشروعا نبويا رسوليا. وأعتبر أن نقدي لتاريخ علاقة المثقف بالسلطة، أو قراءتي لتاريخ علاقة المثقف بالسلطة بطريقة نقدية، أفادني أنا شخصا، لأنني لا أستطيع أن أغير التاريخ، لكنني أستطيع على الأقل أن أحمي نفسي من أن أكون جزء من هذا التاريخ. أفادني في أن أبحث عن الحماية، ومن أين أجد هذه الحماية وكيف، وأعتقد أنني وجدت هذه الحماية. هذا ليس نقلة في تصوري، وإن كانت الملاحظة حول تحولي وكأنه يقال لي أن علي أن أعود للصومعة، وأنا فعلا محتاج أن أعود لهذه الصومعة. لكن بين الحين والآخر أحتاج كما يحتاج الراهب، إلى أن يخرج لكي يخرج ويشم الهواء النقي ويلامس عطر الخارج.

استطرادا لكلام قلناه، هناك معوقات كما قلت عن المساواة وعن الحرية، وهذه المعوقات يمكن الاستشهاد بها على الواقع بأمثلة دينية، وهذا أمر يقتضي منا الكثير من البحث والدراسة والدخول في جدل حول هذه القضايا. المساواة مثلا في مسألة تعدد الزوجات. إذا تركنا حياة محمد (ص) جانبا، لأن الحديث حول حياة الرسول يثور دائما، أعني أن الرسول محمد (ص) كما قال أحد الباحثين قبل 100 سنة، إنه جاء بقوانين لم يطبقها على نفسه. قال للمسلمين أربعة نساء وتزوج هو بأكثر من أربعة. لكن هذا النقد قائم على أساس أن

محمد (ص) ليس إنسانا عاديا، وليس شخصية تاريخية، إنما هو نموذج لنبي عليه أن يردعنا لكي ننظر إلى القوانين، لأن المسلمين كلهم يريدون تقليد الرسول في كل شيء إلا في مسألة التسع زوجات، ولأنهم وصلوا على الأقل إلى حل بأن للرسول أشياء خاصة به ولا يقلد فيها. فدعنا نقلده في الأشياء التي أجمع المسلمون على جواز تقليده فيها. إن محمد (ص) حين أراد (علي) أن يتزوج، رفض وقال له: لأ.. إلا فاطمة .. لن أتقبل على فاطمة زوجة ثانية. ولم يتزوج (علي) إلا بعد وفاة فاطمة. الشاهد هنا أن تعدد الزوجات ليس واجبا إسلاميا . بمعنى أن تعدد الزوجات ذكر لإيجاد حل لمشكلة من واقع موجود. وأيضا في قراءة القرآن، توجد سورة النساء، المسلمون يسمونها سورة النساء ونحن يمكن أن نسميها سورة العدل، لأنها تبدأ بالعدل وتتكلم عنه (ولو خفتم ألا تقسطوا بين..). المساواة في تاريخ محمد (ص) مع زوجاته، إذ لم يعان رجل من زوجاته كما عانى الرسول. عانى كثيرا وخاصة مع زوجته التي أحبها وجاءت له بالولد فقاموا بنفسها إلى مكان بعيد في البرية. السيدة عائشة كانت تقوم بسلطة، والرجل، أي النبي محمد (ص) حين أحب امرأة وأعجبته، السيدة عائشة أحست بهذا الإعجاب وقالت له: (أرى إلهك يسارع في هواك). إذن كانت حياة إنسانية، حياة فيها إدراك. النبي عاش نوعا من القسوة كجزء طبيعي من حياة إنسانية، والقرآن يهدد زوجاته، القرآن قال للنبي لتدرك (يا نساء النبي لستن من أحد). (بمعنى) إذا تناولتوا في الموضوع حيطلقكم كلكم، يرميكم). إذن لم نسمع أن محمد (ص) ضرب زوجة من هذه الزوجات. ولو كان في أي تقرير عن هذا، كان الفقهاء سجلوه بالتأكيد، ولو حدث وأشير إليه ولو في تقرير غير

صحيح، كان الفقهاء سيسارعون و(يحطوه ببرواظ مهم). لو رأينا حقوق المرأة في الأندلس التي كانت تطبق المذهب المالكي، وهي حقوق كادت تصل إلى حد المساواة مع الرجل، وقارناه بحقوق المرأة في المغرب التي تطبق المذهب المالكي أيضاً، سندرك هنا أن هناك سياق تاريخي مختلف، وبالتالي مجتمع آخر. مثلاً عقد الزواج الذي كان معمولاً به في الأندلس في القرن الرابع الميلادي، العاشر الهجري - ، وقد كتبت عن هذا، تشترط الزوجة على زوجها عدة شروط تحلم المرأة الآن بالمجتمعات الإسلامية على أن تتمتع بالقدرة على أن تضع مثل هذه الشروط في عقد الزواج. أول شرط كان ألا يتزوج زوجها عليها، فإذا تزوج بدون أمرها، ليس فقط عليه أن يطلقها، إنما هي نفسها تقوم بالتطبيق، وهو من حقها. أيضاً على الزوج ألا يتخذ لنفسه جارية، فإذا اتخذ، فالزوجة تختار أن تبيعها، أو أن تُطلقها حرة. تصل هذه الشروط إلى حد أن على الزوج أن يجد للزوجة مسكناً بيتاً حيث نشأت. فإذا وجد لها مسكناً بعيداً عن الحي الذي نشأت به ولم يعجبها، عليه أن يجد لها مسكناً آخر وعليه التكاليف .. الخ. نحن في القانون الجديد في مصر الذي قامت عليه الثورة، وهو قانون سنة 2000، لم يستطع أن يعطي المرأة حق الطلاق بدون قيد أو شرط، وأصبح قانوناً مصاغاً لإعطاء المرأة حق الطلاق فقط للمرأة التي تستطيع أن تدفع حق هذا الطلاق. بمعنى أنه قانون لحل مشكلة رجال الأعمال وزوجاتهم. لكن ماذا عن الريفية في القرية التي تضرب يومياً وتريد أن تطلق ولا تستطيع؟.. في حوار مع بعض المحامين قلت إن هذا القانون ليس لحل مشكلة المرأة، القوانين في مجتمعاتنا الآن تصنع لحل مشاكل طبقة من الناس. هذه الطبقة يمكن أن تكون

(الحاج متولي)، نماذج من (الحاج متولي). إذن القوانين هنا أيضا هي نتاج بنية اجتماعية. إذا كان المجتمع منفتحا تتمتع فيه المرأة بالحرية ويوجد في الدين تبرير لهذه الحرية، سيجد هذا المجتمع مبررات لإعطاء المرأة حريتها. وإذا كان المجتمع متخلفاً فسيجد أيضا مبررات لعدم إعطاء المرأة حريتها أو عدم اختفاء قيمة المساواة. نعود للقضية الأساسية أن الدين قوة اجتماعية بوصفه قوة من القوى الثقافية الفاعلة في المجتمع وفي الحراك الاجتماعي. لكن يظل السؤال الذي طرحناه في هذه الندوة، بأن الدين لا يصنع الشر، إنما الشر هم الذين يصنعون الدين. هذا سؤال أساسي مصيري يرتبط بالحرية مرة أخرى، حرية الفكر، حرية الحوار حرية التعبير والديمقراطية التي هي وسيلة لتحقيق هذه الحرية، ولست هي مجرد وسيلة سياسية.

- (*) النص الكامل للقاء الذي تمّ صيف عام 2002 بين المفكر العربي الدكتور نصر حامد أبو زيد ونخبة من المثقفين السوريين في المعهد الفرنسي للدراسات الشرقية بدمشق، بعد مشاركة الدكتور أبو زيد في ندوة دولية عقدت في مدينة حلب خاصة بعبد الرحمن الكواكبي، أحد رواد الفكر النهضويين التنويريين في القرن العشرين.

وهي الندوة التي اعتبرها المفكر أبو زيد بأنها يمكن أن تشكل - بداية ثورة فكرية حقيقية، كما اعتبر مشاركته في هذه الندوة نقطة تحول بالنسبة للسنوات الماضية في حياته، كونها أول ملتقى أكاديمي عربي يعقد في دولة عربية ويكون مساهما فيه. آنذاك نشرت - كغيري - الجزء اليسير المسموح به (مساحة ومضمونا) في الصحافة العربية المطبوعة، فيما ظل الجزء الأكبر غير المنشور من كلامه محتفظا بحرارته وطزاجته يلح لنشره باستمرار مع المتغيرات الكبيرة التي شهدتها المنطقة في السنوات الثلاث الماضية، حيث أن كثير من المخاوف التي تنبأ بها الدكتور أبو زيد في هذا اللقاء ترجمتها بشكل أو بآخر الأحداث التالية، وأهمها الحرب على العراق من أجل نشر (الديمقراطية). و وصول حركة حماس إلى السلطة بفعل (الديمقراطية)، و حصول الإخوان المسلمين في مصر على الأغلبية في البرلمان المصري .
كوليت جهنا